



Determinants of the double deficit in Argentina and its economic and financial effects for the period (1995-2021)*

Researcher: Ahmed Mishaal Abdel-Rabee⁽¹⁾, Prof. Dr. Hashem Mohamed Abdullah Al-Arkoub⁽²⁾

College of Administration and Economics - University of Mosul⁽¹⁾⁽²⁾

(1) ahmedmeshaal9393@gmail.com (2) hashem-mohamed@uomosul.edu.iq

Key words:

General budget deficit, current account deficit, inflation, economic growth.

ARTICLE INFO

Article history:

Received | 08 Sept. 2023

Accepted | 26 Sept. 2023

Available online | 31 Dec. 2024

©2024 College of Administration and Economy, University of Fallujah. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE.

e.mail

cae.jabe@uofallujah.edu.iq



*Corresponding author:

**Ahmed Mishaal Abdel-Rabee
College of Administration and
Economics
University of Mosul**

Abstract:

The research shows whether there is a causal relationship between the budget deficit and the current account deficit in Argentina, and if so, what is the form of this relationship? Is it unilateral or bilateral? The aim of the research is to demonstrate the impact of both the budget deficit and the current account deficit on the economies of the selected countries and to explain the nature of the structural imbalances that they cause. The two deficits in those countries, and the research hypothesis was based on finding an uncontrolled relationship between the budget deficit and the current account deficit in Argentina during the study period. The research came out with several conclusions, the most important of which are: the existence of a direct and significant relationship between inflation and the general budget deficit. This means that an increase in inflation by (1%) leads to an increase in the general budget deficit by (0.167%) at a significant level (1%), and the existence of a direct relationship. and significant between public revenues and the public budget deficit. This means that an increase in public revenues by (1%) leads to an increase in the public budget deficit by (1.15%) at a significant level (1%), and the existence of an inverse and significant relationship between public expenditures and the public budget deficit. This means that an increase in public expenditures by (1%) leads to an increase in the public budget deficit by (-1.20%) at a significant level (1%).

*The research is extracted from a master's thesis of the first researcher.

محددات العجز المزدوج في الأرجنتين وأثاره الاقتصادية والمالية للمدة (1995-2021)*

الباحث: أحمد مشعل عبد الربيعي

أ.د. هاشم محمد عبدالله العركوب

كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة الموصل

hashem-mohamed@uomosul.edu.iq

ahmedmeshaal9393@gmail.com

المستخلص

يبين البحث هل توجد علاقة سببية بين عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري في الأرجنتين، وإن وجدت كيف يكون شكل هذه العلاقة هل هي أحادية أم ثنائية، وهدف البحث إلى بيان تأثير كلاً من عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري على اقتصادات الدول المختارة وبيان طبيعة الاختلالات الهيكلية الذي يحدثها العجزين في تلك الدول، وأستند فرضية البحث إلى وجد علاقة غير منضبطة بين عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري في الأرجنتين خلال مدة الدراسة. ، وخرج البحث بعدو أستنتاجات أهمها: وجود علاقة طردية ومعنوية بين التضخم وعجز الموازنة العامة، وهذا يعني أن زيادة التضخم بنسبة (1%) يؤدي إلى زيادة في عجز الموازنة العامة بنسبة (0.167%) عند مستوى معنوية (1%)، ووجود علاقة طردية ومعنوية بين الإيرادات العامة وعجز الموازنة العامة، وهذا يعني أن زيادة الإيرادات العامة بنسبة (1%) يؤدي إلى زيادة في عجز الموازنة العامة بنسبة (1.15%) عند مستوى معنوية (1%)، ووجود علاقة عكسية ومعنوية بين النفقات العامة وعجز الموازنة العامة، وهذا يعني أن زيادة النفقات العامة بنسبة (1%) يؤدي إلى زيادة في عجز الموازنة العامة بنسبة (1.20%) عند مستوى معنوية (1%).

الكلمات المفتاحية: عجز الموازنة العامة، عجز الحساب الجاري، التضخم، النمو الاقتصادي.

المقدمة:

تعاني العديد من الدول النامية والمتقدمة، من مشاكل اقتصادية طويلة الأمد تعيق عملية التنمية والنمو الاقتصادي. ويعد العجز المزدوج (عجز الموازنة العامة وعجز الحساب الجاري) من أبرز مصادر الاختلالات الهيكلية ومؤشر لفعالية العلاقة بين السياسات المالية والنقدية والتجارية التي تتبناها هذه الدول للاستمرار في تحقيق أهدافها لتعزيز النمو الاقتصادي، وغالبًا ما تستعمل هذه الحكومات أدوات السياسة المالية بتوسيع الإنفاق الاستثماري والاستهلاكي، مما يؤدي إلى حدوث عجز في الموازنة العامة للدولة، مما قد يؤثر على أسعار الفائدة وأسعار الصرف، وهو ما ينعكس بدوره على النمو الاقتصادي. تعد مسألة معالجة الاختلالات الاقتصادية مسألة غاية في الأهمية على صعيد الاقتصاد الكلي لأي بلد، مما دفع الاقتصاديين إلى دراسة ظاهرة العجز المزدوج المتران للعجزين في الاقتصاد. وظهر مصطلح "العجز المزدوج" في وقت مبكر من ثمانينيات القرن الماضي لوصف حالة الانتقال بين عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري في الولايات المتحدة، وهو يصف عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري المزدوج، وبينت الأدبيات الاقتصادية أن الاتجاهات السببية بين عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري ليست حكرًا على الولايات المتحدة فقط، ففي التسعينات واجهت بعض الدول الأوروبية مثل ألمانيا والسويد حالات مماثلة؛ إذ رافق ارتفاع عجز الموازنة زيادة القيمة الحقيقية لعملتها الوطنية التي أثرت سلباً على الحسابات الجارية، إلا أن وضع الموازنة قد يختلف في الدول المتقدمة عن الاقتصاد النامية وخاصة في الأرجنتين.

* البحث مستل من رسالة ماجستير للباحث الأول.

مشكلة البحث:

هل توجد علاقة سببية بين عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري في الأرجنتين، وإن وجدت كيف يكون شكل هذه العلاقة هل هي أحادية أم ثنائية.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى بيان تأثير كلاً من عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري على اقتصادات الدول المختارة وبيان طبيعة الاختلالات الهيكلية الذي يحدثها العجزين في تلك الدول.

فرضيات البحث:

في ضوء مشكلة البحث يمكن صياغة الفرضية الآتية: توجد علاقة غير منضبطة بين عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري في الأرجنتين خلال مدة الدراسة.

أهمية البحث:

نظراً لأن عجز الموازنة العامة وعجز الحساب الجاري صار من الأساسيات التي تعمل الحكومات على معالجتها، فإن البحث يساعد في تحديد العلاقة بين عجز الموازنة العامة وعجز الحساب الجاري وقياس درجة تأثيرهما على الأرجنتين.

منهج البحث:

فقد اعتمد البحث على أسلوب المنهج الوصفي التحليلي في إطار النظريات الاقتصادية، والمنهج الكمي القياسي القائم على القياس الاقتصادي باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) لقياس وتحليل العجز المزدوج في الأرجنتين للمدة (1995-2021)، وذلك باستعمال البرامج الإحصائية والقياسية (Eviews12) في التقدير واستخراج النتائج.

حدود البحث:

- الحدود المكانية: الأرجنتين
- الحدود الزمنية: (1995-2021).

المحور الأول: الإطار النظري لعجز الموازنة

1-1 مفهوم عجز الموازنة

يعرف بأنه الوضعية التي تكون فيها الإيرادات العامة أقل من النفقات العامة، وقد يكون هذا العجز مقصوداً نتيجة سياسية عامة تهدف إلى زيادة الانفاق العام أو تخفيض الإيرادات العامة، وقد يكون العجز غير مقصود نظراً لضعف الحكومة في تحصيلها لبعض إيراداتها (Al-Jumaili & Majbal, 2022, 133). ويمكن تعريفه بأنه الفرق ما بين الإيرادات والنفقات العامة، يمكن إرجاع هذا إلى الهدر في النفقات العامة من قبل الدولة من جهة وإلى عجز الإيرادات المحلية من جهة أخرى (Abd & Khalil, 2022, 324).

2-1 أشكال عجز الموازنة

أ- العجز الدوري: هذا النوع من العجز يسمى بالعجز الموسمي الذي يحدث أثناء السنة المالية وذلك بسبب تقلبات الدورة الاقتصادية الناجمة عن الظروف الطارئة وغير المتوقعة، التي تؤدي إلى التفاوت الكمي بين الإيرادات والنفقات، إذ إنَّ الزيادة في عجز الموازنة في هذه الحالة يحدث بسبب بطء الفعالية الاقتصادية، ومن ثمَّ تراجع الإمكانية على صعيد الاقتصاد، أي يستخدم الاقتصاديون هذا المصطلح ليشير إلى جزء من عجز الموازنة الناجم عن هبوط الفعالية الاقتصادية، إذ مع

انخفاض الناتج القومي الحقيقي فإنَّ وعاء الضريبة للاقتصاد ينخفض وفي الة بقاء معدلات الضرائب ثابتة فإنَّ عائدات الضرائب تنخفض، وكنتيجة لانخفاض الناتج القومي الحقيقي ستزداد المدفوعات التحويلية وبهذا فإنَّ نفقات الحكومة سترتفع وتنخفض عائدات الضرائب وكنتيجة لذلك يحدث العجز (Benner, 2005,5)، و إن هذا النوع من العجز يكون اقل خطورة إذ تستطيع الدولة من معالجته بعد مُدة زمنية قصيرة (86, 2005, Al-Shayji).

ب - العجز المقصود (المنظم): يسمى هذا النوع من العجز بالعجز المخطط ، إذ تسمح الدولة في حدوث عجز في الموازنة العامة في ظل شروط معينة وفقاً لدراسات دقيقة في تحديده، إذ تقوم الدولة في زيادة نفقاتها العامة على الإيرادات العامة خلال مُدة زمنية معينة (86, 2005, Al-Shayji). إذ غالباً ما تصاغ السياسات المالية من صناعات السياسة لمنع اثر الأزمة المالية التي تصيب اقتصادياتها، وتستجيب الحكومات للمشاكل الجديدة في ظل مجموعة من الإجراءات المناسبة (25, 2009, Belke)، وأن دور السياسة المالية في الأزمة يتمثل في السعي نحو اتباع سياسة توسعية وبغض النظر عن ما كانت عليه السياسة المالية قبل الأزمة من سياسات انكماشية؛ إذ إنَّ الخصائص الأساسية للسياسة المالية تتمثل في بناء وإعادة هيكلة الاقتصاد تحت برنامج الاستقرار التي تعتمد على فعاليتها المضادة للأزمة (1, 2009, Lee).

ت - العجز الهيكلي: يحدث هذا النوع من العجز بسبب قلة مصادر الإيرادات العامة، عندما لا تتمكن الإيرادات العامة من تغطية النفقات العامة بصفة مستمرة، بسبب عدم توازن الجهاز المالي للدولة والناتج عن زيادة الإنفاق العام بمعدل يفوق القدرة المالية للاقتصاد القومي كافة وهذا ما يشير إلى وجود خلل في الهيكل الاقتصادي (3, 2005, W. Cashell)، يتضح أن العجز الهيكلي ينتج عن الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد الوطني، الذي يمكن ملاحظته في أغلب اقتصاديات البلدان النامية بالاعتماد وبشكل كبير على مصدر الذي من المواد الأولية لتمويل الموازنة العامة وهذا ما يسمى (بالاقتصاد الريعي)؛ إذ إنَّ التذبذب والتقلبات في أسعار وإنتاج هذا المورد سوف يعرض الاقتصاد إلى الصدمات Shocks، كذلك فإنَّ اقتصاديات البلدان المصدرة غالباً ما يكون مصيرها مرهون بالاقتصاديات الخارجية للبلدان المستوردة؛ لأنَّ تعرض البلدان المستوردة للازمات سوف يؤثر سلباً في الطلب على صادرات البلدان النامية من هذا المورد ومن ثم انخفاض الدخل وهذا ما تعاني منه أغلب البلدان النفطية .

ث- العجز المتراكم: تعتمد نظرية العجز المتراكم على فكرة السماح بوجود عجز في الموازنة العامة أثناء أوقات الكساد الاقتصادي وذلك لمعالجة المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الوطني وتقليل نسبة البطالة، وتفترض هذه النظرية بوجود تخفيض الضرائب وزيادة النفقات العامة واللجوء إلى القروض لتغطية العجز الحاصل بسبب زيادة النفقات العامة؛ إذ إنَّ هذه الحالة سوف تؤدي إلى زيادة الدخل لدى الأفراد ومن ثمَّ زيادة طلبهم على السلع والخدمات. (Asfour, 2008, 389-390).

ج -عجز الضعف وعجز القوة: يُعدُّ هذا النوع من العجز من الأنواع الجديدة للعجز الحكومي؛ إذ إنَّ عجز الضعف يرتبط بضعف قدرة الإدارة الحكومية بتوفير مصادر كافية من الإيرادات العامة هذا من جهة، ومن جهة الإنفاق فإنه يتمثل بالإنفاق غير العقلاني أو اللارشيدي للدولة، أمَّا عجز القوة فإنه يحدث بسبب زيادة النفقات الحكومية سواء بشكل إعانات أم مساعدات اقتصادية واجتماعية للأفراد والمشروعات التي تهدف إلى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية والعمل على رفع معدلات النمو الاقتصادي (13, 2008, Ali).

3-1 آراء المدارس الاقتصادية:

أولاً: الرؤية الكلاسيكية حول عجز الموازنة العامة

إنَّ عجز الموازنة عند الكلاسيك هو بمثابة خطر كبير يهدد الاقتصاد ويعد أخطر من الفائض، وإن أصول العجز في الموازنة يستلزم تغطيته من المصدرين وهما الإصدار النقدي والاقتراض، ولما كان الاقتصاد في آلة الاستعمال الكامل عند الكلاسيك، لذا فإنَّ تغطية العجز عن طريق الإصدار النقدي سوف يؤدي إلى زيادة وسائل الدفع دون أن يقابلها زيادة قليلة في كمية السلع والخدمات وهذا يعني ارتفاع المستوى العام للأسعار والتضخم وانخفاض القوة الشرائية للنقود، أمَّا الحالة الثانية وهي تغطية العجز عن طريق الاقتراض، أن هذا الإجراء سوف يؤدي إلى تناقص الأموال التي في حوزة الأفراد التي يمكن أن توجه للاستثمار، وإنَّ انخفاض الاستثمار يعني قلة فرص العمل ومن ثمَّ ظهور البطالة فضلاً عن ذلك أن الاقتراض لسد العجز سوف يحمل الأجيال القادمة أعباء إضافية تتمثل في خدمة الدين العام (Nashid, 2000, 304-305).

ثانياً: الرؤية الكينزية لعجز الموازنة العامة

وإن وجهة النظر الكينزية هي أن قاعدة التوازن في الموازنة العامة تحول دون الالتجاء إلى السياسة المالية السليمة التي تؤدي إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي؛ إذ أكد كيز أنَّ على الدولة في حالة الكساد أن تتدخل في الاقتصاد وذلك بزيادة النفقات العامة من أجل تنشيط الطلب الكلي الفعال الأمر الذي يؤدي إلى إعادة التوازن الاقتصادي، وإن تمويل الدولة للزيادة في النفقات العامة يكون من مصدرين هما الاقتراض والإصدار النقدي الجديد، وقد أشار كينز إلى أنَّه لا خوف من استعمال هاتين الوسيلتين في التمويل؛ إذ إنَّ الاقتراض سوف يؤدي إلى إقامة مشاريع تحقق عائدات ومن ثمَّ تزداد الحصيلة الضريبية ومن ثمَّ الإيرادات العامة للدولة، أمَّا التمويل عن طريق الإصدار النقدي الجديد فإنَّ ذلك سوف يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي ومن ثمَّ الطاقة الإنتاجية ومن ثمَّ زيادة العرض الكلي، لذلك لا خوف من حدوث التضخم (Radwan, 2009, 10).

ثالثاً: الرؤية النقودية لعجز الموازنة العامة

إنَّ العجز بسبب وجهة النظر النقودية ينشأ بفعل النمو المتزايد في النفقات العامة للدولة، سواء أكان في جانب الإنفاق الجاري أم الاستثماري، الذي يمكن قياسه بنسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي، وإن الزيادة في النفقات العامة ترافقها نتائج عديدة، منها أن النمو المتزايد في الإنفاق العام قد يصل به نمواً لنشاط الدولة في العديد من المجالات، ممَّا يؤدي إلى تقييد حركة رأس المال الخاص وإبعاده عن بعض المجالات، وكنتيجة لزيادة جم الإنفاق فإنَّ الدولة تضطر إلى زيادة جم ومعدلات الضرائب على القطاع الخاص الأمر الذي يؤدي إلى تحول هذه الأموال إلى القطاع العام، ومن ثمَّ التأثير سلبيًا على حوافز الاستثمار والادخار والإنتاج للقطاع الخاص في الاقتصاد الوطني وفي حالة عدم كفاية إيرادات الدولة السيادية فإنَّها قد تلجأ إلى زيادة حجم الدين العام بطرح السندات العامة وزيادة الائتمان المصرفي الممنوح للحكومة وزيادة طبع البنكنوت، وإن الحالة الأولى تؤدي إلى تحول المدخرات إلى الحكومة واستعمالها في تمويل الإنفاق العام الجاري ومن ثمَّ إضعاف معدلات الاستثمار والنمو الاقتصادي، وأمَّا في حالة استعمال هذه المدخرات لتمويل الاستثمارات فإنَّها بحسب رأي النقوديين قد تؤدي إساءة استعمال الموارد في القطاع العام أقل مقارنة مع القطاع الخاص المتميز في تخصيص الموارد وإدارة الاستثمار والإعمال، وأمَّا في حالة التمويل التضخمي فإنَّه قد تؤدي إلى تعاضم قوى التضخم في الاقتصاد ويصبح عرض النقد يزيد بمعدلات أكبر من المعدل الحقيقي لنمو الناتج المحلي الإجمالي، وما رافق ذلك من انعكاسات آثار التضخم على ميزان المدفوعات ومن ثمَّ إضعاف الصادرات وزيادة الاستيرادات وخروج رؤوس الأموال ومن ثمَّ ظهور مشكلة العجز في ميزان المدفوعات (Zaki, 1992, 138-139).

رابعاً: رؤية التوقعات العقلانية (الرشيدة) عن العجز

ويرى أصحاب نظرية التوقعات أن العجز المالي سوف يؤدي إلى زيادة الضرائب، لكنهم في الوقت نفسه يرفضون مبدأ زيادة الضرائب لتمويل العجز الحكومي، ولأجل استعداد الأفراد لدفع الضرائب، فإنهم سيضطرون إلى إجراء تخفيض حقيقي و واضح في الاستهلاك، الأمر الذي يضعف فاعلية أثر الزيادة في الإنفاق الحكومي، ومن ثم فاعلية السياسة المالية المعتمدة. لذلك أن السياسة المالية الوحيدة المؤثرة تتأتى من السياسة التي تفاجئ الأفراد التي لا يمكن التنبؤ بها (Al-Mamouri, 2007, 150).

خامساً: فرضية التكافؤ الريكاردى: يتضح من التكافؤ الريكاردى عدم وجود علاقة بين عجز الموازنة والناتج عن خفض الضرائب الموقت الذي سوف تعوضه الزيادة في المدخرات الخاصة وعجز الميزان التجاري. لأن عجز الموازنة والذي ينتج عن تخفيض الضرائب ليس إلا عملية مؤقتة، سوف يتم تعويضه عندما يقوم الأفراد بدفع الضرائب التي خفضت عليهم الآن في المستقبل، إذن العملية هي تأجيل لدفع الضرائب والعجز في الموازنة لعامة ذو أثر مؤقت، وانخفاض الادخار الحكومي سوف يتم تعويضه من الزيادة في الادخار الخاص، ولهذا السبب ذكره ريكاردو الذي يؤكد أنه لا توجد علاقة بين عجز الموازنة وعجز الميزان التجاري (Al-Bilawi and Al-Dulaimi, 2022, 301).

المحور الثاني: الإطار النظري للحساب الجاري

1-2 مفهوم عجز الحساب الجاري:

يشكل الحساب الجاري موضوعاً مهماً في الاقتصاد الكلي للاقتصاد المفتوح، ويعرف الحساب الجاري على أنه مؤشر مهم للأداء الاقتصادي للدولة ومكون من مكونات ميزان المدفوعات، الذي يغطي جميع المعاملات في السلع والخدمات وتدفقات الدخل والتحويلات الجارية بين الاقتصاد المحلي وبقية العالم، ويوفر تطور الحساب الجاري معلومات عن القدرة التنافسية الدولية للاقتصاد، إذ هناك إجماع عام في الأدبيات على أن استدامة ميزان الحساب الجاري أمر بالغ الأهمية لتغييرات وقرارات سياسة الاقتصاد الكلي، إذ تشير الأدبيات إلى أن البلدان تستعمل ميزان الحساب الجاري كمؤشر اقتصادي كلي مهم لقياس جدوى الاقتصاد، لأنه يعكس موقف المتغيرات الاقتصادية المهمة الأخرى بما في ذلك المدخرات والاستثمار وصيد الموازنة تتميز معظم البلدان النامية بالعجز المستمر في الحساب الجاري (Tarawalie & Marah, 2022, 1533)، توجد تعريفات عديدة لعجز الحساب الجاري، عرفه بعض الاقتصاديين على أنه الزيادة في قيمة الواردات ومدفوعات الدخل على الاستثمار ومدفوعات التحويلات الجارية، عن قيمة الصادرات ومقبوضات الدخل على الاستثمار ومقبوضات التحويلات الجارية، ومن ثم يكون رصيد الحساب الجاري مديناً، ويظهر بإشارة سالبة (Cosio, Pancaro, 2013, 6)، يعد عجز الحساب الجاري بأنه الزيادة في الاستيرادات عن الصادرات الدولية لذلك تسعى الدولة لتخفيض من الاختلال التجاري وهو إنتاج السلع والخدمات أكثر مما تستهلك في الاجل القصير (Soer, Benley, 2015, 330).

2-2 أشكال الحساب الجاري:

يضم الحساب الجاري حساب السلع والخدمات، مداخل عوامل الإنتاج وصافي التحويلات الجارية.

1- حساب السلع والخدمات: من بين أبرز مكونات الحساب الجاري ويشمل كل من:

أ- الميزان التجاري الذي يتضمن تدفقات السلع المنظورة (البضائع) بين البلد المعني وبقية دول العالم، ويضم هذا الحساب كافة البنود المتعلقة بالصادرات والواردات من السلع المادية التي ترى

وتعد عند مرورها بالحدود الجمركية للدولة، وتقيم بطريقة (FOB) أي لا تتضمن قيمتها مصاريف النقل والتأمين والمصاريف المتعلقة بهما، فهذه المصاريف تُدرج في حساب خاص بها. كما أننا نجد ضمن هذا الحساب بند التفاوض الدولي ويضم العمليات المتعلقة بشراء السلع في الخارج، هذه السلع تكون غير متبوعة بعملية استيراد بل يعاد بيعها في الخارج، وعموماً فإن السلع التي هي محل العمليات التي تتم بين المقيمين وغير المقيمين التي لا تغادر ولا تدخل التراب الوطني حسب الحالة تسجل في هذا البند (Awadallah, 1998, 103).

ب- **ميزان الخدمات:** الذي يتضمن تدفقات السلع غير المنظورة (الخدمات)، لأنها غير مرئية فعلياً ولا تمر عبر أجهزة الجمارك، وأهم أوجه عمليات الخدمات النقل والمواصلات ونشاطات شركات التأمين والمؤسسات المالية والمصرفية والنشاط السياحي والاتصالات ومجموعة أخرى من النشاطات المتفرقة (Mlak, 2001, 19).

2- حساب مداخل عوالم الإنتاج: يتضمن هذا الحساب علي وجه الخصوص مجموع مداخل العمل ورأس المال والملكية إذ تمثل مداخل العمل تدفقات الأجور بين المقيمين في البلد وغير المقيمين وبذلك فهي تمثل تدفقات الأجور التحويلات التي يقوم بها العمال من وإلى داخل البلد. في حين تمثل مداخل رأس المال مجموع الفوائد المطبقة على الديون الخارجية (مستلمة أو مدفوعة). وتمثل مداخل الملكية مجموع الأرباح المحققة من الاستثمار، سواء كان مباشراً أم استثماراً في المحفظة.

3- حساب التحويلات من جانب واحد ويضم كافة المبادلات التي تتم بين الدولة والخارج دون مقابل، فهي عمليات غير تبادلية أي تكون من جانب واحد ولا يترتب عنها حق أو دين، ويشمل هذا الحساب بندين، الأول يتعلق بالهبات والتعويضات الخاصة، والثاني يتعلق بالهبات والتعويضات العامة؛ فالخاصة نجد فيها تحويلات الأفراد (بما فيها تحويلات المهاجرين إلى بلادهم الأصلية)، المنظمات، النقدية منها والعينية، والعامة تندرج فيها الهبات والإعانات الاقتصادية والمالية والعسكرية والفنية التي يقوم بها القطاع العمومي بهيئاته الرسمية إلى الدول الأجنبية. وتستنثى من هذا الحساب مجموع التحويلات الرأسمالية التي تسجل في حساب رأس المال، ويرجع سبب ذلك إلى أن هذا النوع من التحويلات لا يؤثر في الدخل الشخصي (Awadallah, 1998, 103).

2-3 العجز المزدوج عند المدارس الاقتصادية:

1-3-2 المدرسة الكلاسيكية: يرى الاقتصاديون الكلاسيك عدم وجود علاقة بين عجز الموازنة العامة والميزان التجاري؛ لأنّ الموازنة العامة تتصف بالتوازن ولا يمكن أن يكون هناك فائض أو عجز وذلك لأسباب عديدة من ضمنها أن لا يتخطى دور الدولة مفهوم الدول الحارسة وتتحدد وظائفها بالأمن والدفاع والقضاء أي أن يكون دورها حيادياً كما أن أيمانها بمبدأ قانون ساي العرض يخلق الطلب أو يساويه يضمن تحقيق الاستعمال الأمثل للموارد كما ادّعت المدرسة الكلاسيكية بمبدأ التوازن التلقائي في الميزان التجاري وإن حدث هناك خلل أو عجز فإنه لا بد أن يعود إلى حالة التوازن بشكل تلقائي دون الحاجة التي تتدخل الحكومة وذلك بسبب حرية التجارة الدولية وعدم فرض قيود على حركة التجارة بهدف الحصول على أكبر كمية من الذهب وثروة الدولة تقاس بما لديها من ذهب فضلاً عن الثروة الحقيقية (Shehayeb et al., 2020, 419-420).

2-3-2 المنهج الريكاردي: يظهر التكافؤ الريكاردي عدم وجود علاقة بين عجز الموازنة وعجز الحساب التجاري وتفسير ذلك، أن اتساع عجز الموازنة نتيجة لتقلص حجم الضرائب ذو أثر مؤقت لا بد وأن تتلاشى آثاره بعودة الضرائب إلى مستوياتها الأصلية، أي أنه عندما يزيد عجز الموازنة العام بسبب انخفاض حجم الضرائب لن يكون له أي تأثير على نفقات القطاع خاص، الذي يحدث هو تأجيل توقيت تحصيل الضرائب من الممد الحالية إلى ممد مقبلة وأن انخفاض المدخرات الحكومية سوف يترافق مع زيادة متكافئة في المدخرات الخاصة؛ لأنّ الأفراد يعلمون أن انخفاض الإيرادات

الضريبية للدولة سيُعوّض عن طريق زيادة الضرائب في المستقبل، وأنَّ إجمالي المدخرات المحلية تتكون من مجموع ادخار القطاع الخاص والعام، وأنَّ خفض الضرائب من جانب الدولة سوف يؤدي إلى تقليل وفورات القطاع العام، لكنه في الوقت نفسه سوف يؤدي إلى زيادة مدخرات القطاع الخاص بالتوازي مع انخفاض مدخرات القطاع العام، ومن ثمَّ فإنَّ حجم الادخار المحلي لن يتغير بسبب خفض الضرائب الذي سوف يتم تعويضه من الزيادة في الادخار الخاص. (Seater, 1993, 142 – 145)، فإنَّ أعباءهم الضريبية سوف تزداد مستقبلاً، فمع عجز الموازنة، يتوقع الأفراد ارتفاع مستوى الضريبة في المستقبل، وأنَّ عليهم التحسب من الآن بوضع بعض المدخرات جانباً لمواجهة الزيادة المتوقعة في الضرائب. بمعنى أن انخفاض الضرائب ليس إلا عملية مؤقتة لا يتعدى كونه تأجيلاً لدفع الضرائب التي خفضت حالياً ليعاد دفعها في مُدة زمنية لاحقة، ومن ثمَّ فإنَّ حجم الادخار المحلي لن يتغير نتيجة للخفض الأولي للضريبة الذي ستعوضه الزيادة في الادخار الخاص. وبذلك يتضح من التكافؤ الريكارددي، عدم وجود علاقة بين عجز الموازنة الناجم عن الانخفاض الأولي في الضرائب ومن ثم فالعملية لا تعدو كونها تأجيلاً لدفع الضرائب، وعجزاً مؤقتاً في موازنة الدولة، وانخفاضاً في الادخار الحكومي تعوضه زيادة الادخار الخاص، ومن ثمَّ لن يكون له تأثير على الادخار الوطني ولا على ميزان الحساب التجاري.

3-3-2 المنهج الكينزي (Keynesian Proposition):

أما المنهج الكينزي، فيدعي وجود علاقة مباشرة بين عجز الحساب التجاري وعجز الموازنة. ويحدد اتجاه هذه العلاقة من عجز الموازنة باتجاه عجز الحساب التجاري، وهذا ما يسمّى بتوأمة العجزين (The twin deficit)، فعجز الحساب التجاري متغير داخلي، في حين أن عجز الموازنة متغير خارجي وتفسير ذلك، أن اتساع عجز الموازنة يأتي نتيجة لزيادة الإنفاق الحكومي، وبارتفاع مستوى الإنفاق الحكومي سينخفض مستوى الادخار الحكومي والقومي، وبالتالي ينخفض مستوى الادخار القومي ستقل المدخرات وترتفع معدلات الفائدة، وبارتفاع معدلات الفائدة (في نظام معدلات صرف مرنة) سيزداد طلب الأجانب على العملة المحلية ممَّا يؤدي إلى ارتفاع سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية، وبارتفاع سعر صرف العملة الوطنية ستصبح الواردات أكثر إغراء للمواطنين وأقل تكلفة ممَّا يزيد من الواردات، وستصبح الصادرات أقل جذباً للأجانب وأعلى تكلفة ممَّا يخفض من الصادرات ونتيجة لزيادة الواردات وانخفاض الصادرات يتشكل عجز الميزان التجاري. وبما أنَّ الميزان التجاري هو المحدد الرئيس في تغيرات رصيد الحساب التجاري، فإنَّ عجز الحساب التجاري سوف يتزايد. وبذلك يؤدي عجز الموازنة إلى عجز الحساب التجاري وبترافق معه، ويعاني الاقتصاد من توأمة العجزين عجز الموازنة وعجز الحساب التجاري لهذا، تؤكد الأفكار الكينزية وجود علاقة مباشرة بين عجز الحساب التجاري وموازنة الدولة (AI- (Kiswani, 2001, 29)، وتفسير ذلك يقوم على وجهتي نظرهما: وجهة النظر الأولى: وفقاً لنموذج (Mundell Fleming) 1962 فإنَّ اتساع عجز الموازنة يأتي نتيجة لزيادة الإنفاق الحكومي، وبارتفاع مستوى الإنفاق الحكومي ينخفض مستوى الادخار الحكومي، فينخفض الادخار المحلي وترتفع معدلات الفائدة، وفي ظل نظام معدلات صرف مرنة يزداد طلب الأجانب على العملة المحلية ممَّا يؤدي إلى ارتفاع سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية، وبارتفاع سعر صرف العملة المحلية تصبح الواردات أكثر إغراء للمواطنين وأقل تكلفة ممَّا يزيد من الواردات، وتصبح الصادرات أقل جذباً للأجانب وأعلى تكلفة ممَّا يخفض من الصادرات، ونتيجة لذلك يتشكل عجز الميزان التجاري ومن ثمَّ الحساب الجاري)، وبذلك يؤدي عجز الموازنة إلى عجز الميزان التجاري ويتزامن معه، ويعاني الاقتصاد - العجز التوأم (Twin deficits) (Hassanin, 2022,) (39).

المحور الثالث: اتجاهات تطور عجز الحساب الجاري في الأرجنتين للمدة (1995-2021)

أولاً: تطور عجز الحساب الجاري ومتغيراته للأرجنتين:

1- عجز الحساب الجاري في الأرجنتين للمدة (1995-2021).

يلاحظ أنَّ عجز الحساب الجاري يعاني من عجز في السنوات السبع الأولى من مُدة الدراسة ولعل السبب يرجع في ذلك إلى الاقتراض المكثف من الحكومة خلال مُدد 1995-2001 ، ممَّا أدَّى إلى ارتفاع أسعار الفائدة المحلية وأدَّى إلى حدوث مشاكل متمثلة بزيادة البطالة بشكل كبير بين أفراد المجتمع (7, Aggarwal et al, 2018) ثمَّ تحسن الحساب الجاري للمدة (2002-2009) ممَّا أدَّى إلى حدوث فائض في الحساب الجاري ويرجع السبب في ذلك إلى اتِّخاذ الحكومة الأرجنتينية خطوات وإجراءات أدَّت إلى حدوث فائض في الحساب الجاري منها سداد الديون الخارجية، وتعزيز تدخل الحكومة ، وتنفيذ استبدال الواردات، وفرض قيود على الواردات وزيادة الصادرات لضمان التجارة الخارجية وضوابط صارمة على الصرف الأجنبي أدَّت كلها إلى تحقيق الاقتصاد الأرجنتيني نموًّا سريعًا، ورجع التدهور للمدة (2010-2019) وذلك نتيجة تأثير الوضع الاقتصادي والمالي الدولي ، وتباطؤ النمو الاقتصادي في الأرجنتين بشكل كبير، وانخفضت قيمة العملة المحلية وانخفضت احتياطات النقد الأجنبي، ثم تحسن آخر سنتين من المدة (2020 و 2021) نتيجة اتخذت الحكومة الأرجنتينية تدابير مثل تخفيف الرقابة على النقد الأجنبي ورفع أسعار الفائدة وخفض الدعم المالي ممَّا أدَّى إلى تحسين وضع الاقتصاد الكلي (Zuo, 2022 , 534 – 544).

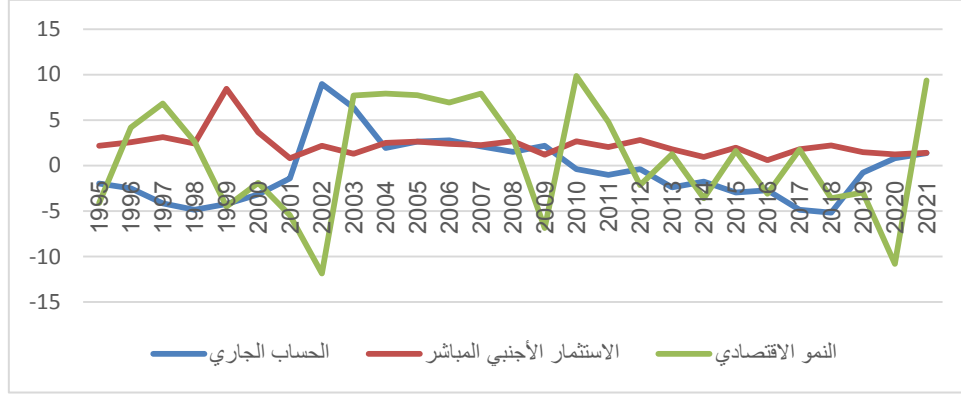
2- الاستثمار الأجنبي المباشر في الأرجنتين للمدة (1995-2021):

يلاحظ أنَّ اتجاه معدلات الاستثمار الأجنبي المباشر متزايد بشكل بسيط طيلة المدة ما عدا سنة 1999 شهدت ارتفاع بشكل كبير ويرجع السبب في ذلك إلى خفض الضرائب المفروضة على المنشآت الصناعية ممَّا منحها مزيدًا من الثقة للاستثمار الأجنبي المباشر وخفض معدلات التضخم بشكل بارز ممَّا منح المستثمرين الأجانب مزيدًا من الثقة لشراء المنتجات والخدمات المالية في الأرجنتين وكذلك رفع أسعار الفائدة أدَّى إلى جذب المستثمرين الأجانب، أمَّا سنة (2001 و 2014 و 2016) فقد شهدت انخفاض بسيط في الاستثمار الأجنبي المباشر نتيجة انخفاض أسعار السلع بشكل سلبي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (Zuo, 2022 , 534 – 544).

3- النمو الاقتصادي في الأرجنتين للمدة (1995-2021):

شهد النمو الاقتصادي في السنة الأولى انخفاض ما أن ارتفع في السنوات الثلاث اللاحقة، ثم انخفض مرة أخرى وأخذ بالارتفاع والانخفاض طيلة سنوات الدراسة إلى أن وصل سنة 2020 (-10.8%) لعل السبب يرجع في الانخفاض في نظام الضمان الاجتماعي والصحي المقدم من الدولة وكذلك تخفيض أجور العمال العاملين في القطاع الخاص وعدم دعم الأسرة أدَّت إلى تراجع النمو الاقتصادي، أمَّا في سنة (2010 و 2021) نلاحظ تحسن كبير في النمو الاقتصادي ويرجع السبب في ذلك إلى برامج الحكومات المختلفة من دعم الأسر والفقراء ومن عدمه حال في الارتفاع والانخفاض؛ إذ شملت برامج المساعدات الحكومية دعم الأشخاص الذين لديهم معاشات تقاعدية أقل من مبلغ معين والمسقطين من مجموعة من البرامج الاجتماعية

(Economic Survey of Latin America and the Caribbean 2021, 1 – 9).



شكل (1) اتجاهات تطور الحساب الجاري والاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي للعراق للمدة (1995-2021)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات ملحق (3)

4- عجز الموازنة العامة في الأرجنتين للمدة (2021-1995):

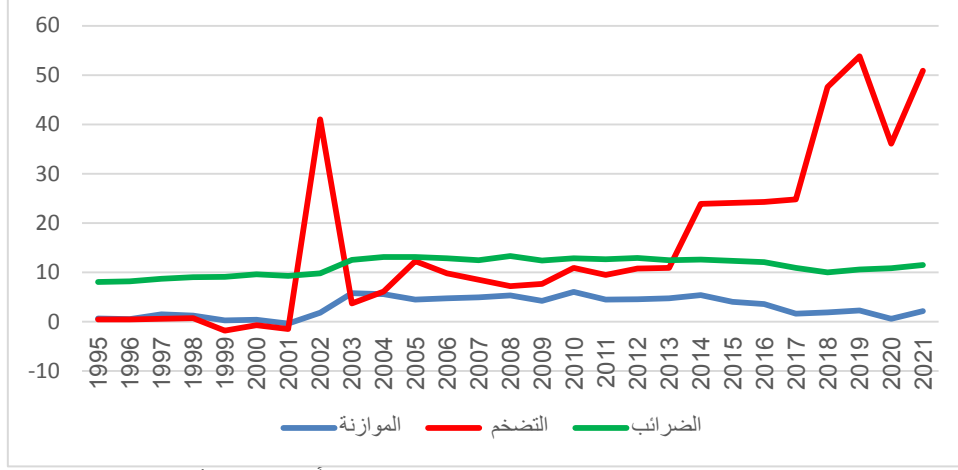
يلاحظ أنّ الموازنة العامة كانت لديها فائض لسنة 1995 ثم تدهور نحو الانخفاض للمدة (1996-2002) ويرجع السبب في ذلك إلى تأثير الأزمة المالية في جنوب شرق آسيا والأزمة المالية البرازيلية في نوفمبر 2001 على الاقتصاد الأرجنتيني، وتم أخذت بالتحسن نحو الارتفاع مرة أخرى للمدة (2003-2008) ويرجع سبب التحسن إلى إجراءات الحكومة في إعادة التفاوض مع المدينين على الديون المتركمة إذ أدى هذا التفاوض إلى التقليل من الديون الذي انعكس إيجاباً على الموازنة العامة، ثم حدث عجزاً في الموازنة العامة مرة أخرى للمدة (2009-2021) ويرجع السبب إلى عدم قدرة الحكومة الأرجنتينية على سداد ديونها الخارجية، ممّا أدى إلى حدوث أعمال شغب واسعة واضطرابات سياسية مريرة، وتراجع ثقة المستثمرين في الأرجنتين سواء في الداخل أم في الخارج، فقام المستثمرون الأجانب بسحب الأموال من السوق المالية الأرجنتينية، وتحويل الأموال ورأس المال إلى خارج البلاد، فزاد المعروض من البيزو بشكل كبير، ممّا أدى إلى انخفاض قيمة البيزو إلى حد كبير وهذا أثر سلباً على الموازنة العامة في الأرجنتين (Zuo, 2022, 534 – 544).

5- التضخم في الأرجنتين للمدة (2021-1995):

يلاحظ أنّ التضخم كان مرتفعاً طيلة مدة الدراسة ما عدا ثلاث سنوات (1999 و2000 و2001) ويرجع سبب الانخفاض في ذلك إلى تعويم عملة البيزو وتثبيت قيمته وفقاً لإشارات السوق، وفي سنة 2002 نلاحظ ارتفاع حاد في نسبة التضخم حتى وصل إلى (41%) ويرجع السبب في ذلك إلى السياسة الخاطئة من السلطة النقدية وذلك بمصادرة جميع الودائع الدولارية في البنوك وتحويلها إلى ودائع بالعملة المحلية ممّا أدى لانهايار قيمتها أمام الدولار فأحدث تضخماً كبيراً في الاقتصاد (Jim, 2003, 1 – 10)، ثم انخفض في سنة 2003 حتى وصل إلى (3.7%)، ويرجع السبب إلى تنفيذ خطة اقتصادية جديدة تعتمد على فائض الميزانية، ومرونة سعر الصرف وفائض ميزان المدفوعات، ودور أكبر للدولة في مسائل الاستثمار والتنمية الإقليمية والسياسة الاجتماعية، وبعدها أخذ بالارتفاع بشكل بسيط إلى سنة 2013، ثم أخذ بالارتفاع بشكل كبير إلى نهاية مدة الدراسة حتى وصل في السنة الأخيرة إلى (50.9%) والسبب في ذلك إلى زيادة الإنفاق الحكومي العام وارتفاع أسعار الصرف وانخفاض الرواتب الثابتة.

6- الضرائب في الأرجنتين للمدة (1995-2021):

يلاحظ أنَّ الضرائب كانت فائضة ومتزايدة بشكل بسيط طول مُدَّة الدراسة، إذ بلغت أعلى قيمة (13.317%) سنة 2008 وأقل قيمة بلغت (8.05%) سنة 1995.



شكل (2) اتجاهات تطور الموازنة العامة والتضخم والضرائب للأرجنتين للمدة (2021-1995)
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات ملحق (3).

ثانياً: تطور عجز الموازنة ومتغيراته للأرجنتين:

1- الموازنة العامة في الأرجنتين للمدة (1995-2021)

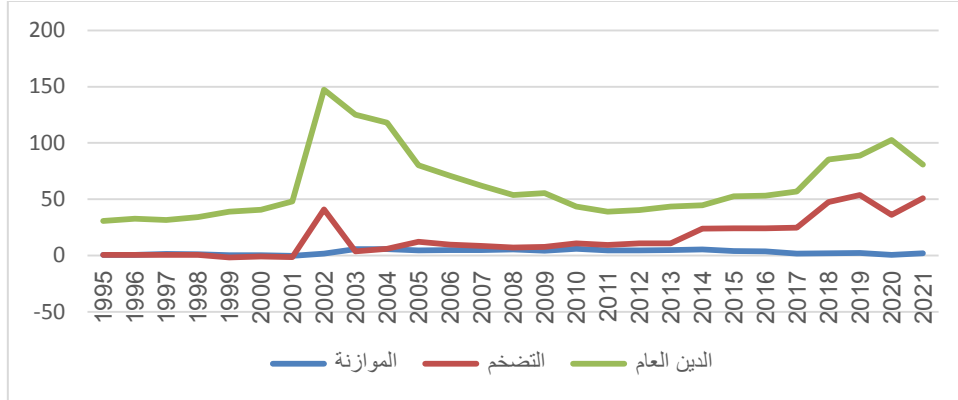
يلاحظ أنَّ الموازنة العامة كانت لديها فائض لسنة 1995 ثم تدهور نحو الانخفاض للمدة (1996-2002) ويرجع السبب في ذلك إلى تأثير الأزمة المالية في جنوب شرق آسيا والأزمة المالية البرازيلية في نوفمبر 2001 على الاقتصاد الأرجنتيني، وتم أخذت بالتحسن نحو الارتفاع مرة أخرى للمدة (2003-2008) ويرجع سبب التحسن إلى إجراءات الحكومة في إعادة التفاوض مع المدينين على الديون المتركمة إذ أدى هذا التفاوض إلى التقليل من الديون الذي انعكس إيجاباً على الموازنة العامة، ثم حدث عجزاً في الموازنة العامة مرة أخرى للمدة (2009-2021) ويرجع السبب إلى عدم قدرة الحكومة الأرجنتينية على سداد ديونها الخارجية، ممَّا أدى إلى حدوث أعمال شغب واسعة واضطرابات سياسية مريرة، وتراجع ثقة المستثمرين في الأرجنتين سواء في الداخل أم في الخارج، فقام المستثمرون الأجانب بسحب الأموال من السوق المالية الأرجنتينية، وتحويل الأموال ورأس المال إلى خارج البلاد، فزاد المعروض من البيزو بشكل كبير، ممَّا أدى إلى انخفاض قيمة البيزو إلى حد كبير وهذا أثر سلباً على الموازنة العامة في الأرجنتين (Zuo, 2022, 534 – 544).

2- التضخم في الأرجنتين للمدة (1995-2021)

يلاحظ أنَّ التضخم كان مرتفعاً طيلة مُدَّة الدراسة ما عدا ثلاث سنوات (1999 و 2000 و 2001) ويرجع السبب في ذلك إلى تعويم البيزو وتثبيت قيمته وفقاً لإشارات السوق؛ لذلك بدأت في تنفيذ خطة اقتصادية جديدة، تعتمد على فائض الميزانية، ومرونة سعر الصرف، وفائض ميزان المدفوعات، والعرض. خالية من النقد لطلب الجمهور ودور أكبر للدولة في مسائل الاستثمار والتنمية الإقليمية والسياسة الاجتماعية، وسعت الحكومة إلى خفض معدلات التضخم المرتفعة للغاية بالتخفيض الإنفاق العام وسعر الصرف والأسعار والرواتب الثابتة في محاولة للسيطرة على التضخم إلا أنَّها جميعها لم تحقق الهدف المنشود.

3- إجمالي الدين نسبة للناتج المحلي الإجمالي في الأرجنتين للمدة (1995-2021)

يلاحظ أنّ الدين العام شهد ارتفاعاً بسيطاً في السنوات السبع الأولى إلى أن ارتفع بشكل كبير في السنوات (2002 و 2003 و 2004) والسبب في ذلك كانت الحكومة تقوم بممارسات فساد مالي كبير انعكس على ارتفاع حجم الديون وكذلك كون الأرجنتين في المدة السابقة كانت خارج سوق الأوراق المالية الدولية (صندوق النقد الدولي و نادي باريس والأندية المالية الأوروبية التي أضرت بهم بشدة) (Francisco & Daniel, 2016, 126 – 147)، وبعدها أخذ بالتقلبات الدورية بالانخفاض والارتفاع الطفيف ثم ارتفع بشكل ملحوظ في السنوات الأربعة الأخيرة لعل السبب الرئيس يرجع إلى السياسة المالية العامة والنقدية التوسعية وزيادة الإنفاق مع انخفاض الإيرادات على أساس سنوي وتقديم المساعدة للقطاعات الاجتماعية والإنتاجية الأكثر تضرراً أدت هذه العوامل إلى زيادة ميزانية الإنفاق الرأسمالي، ومن ثمّ ارتفاع حجم الدين العام (Economic Survey of Latin America and the Caribbean 2021, 1 – 9).



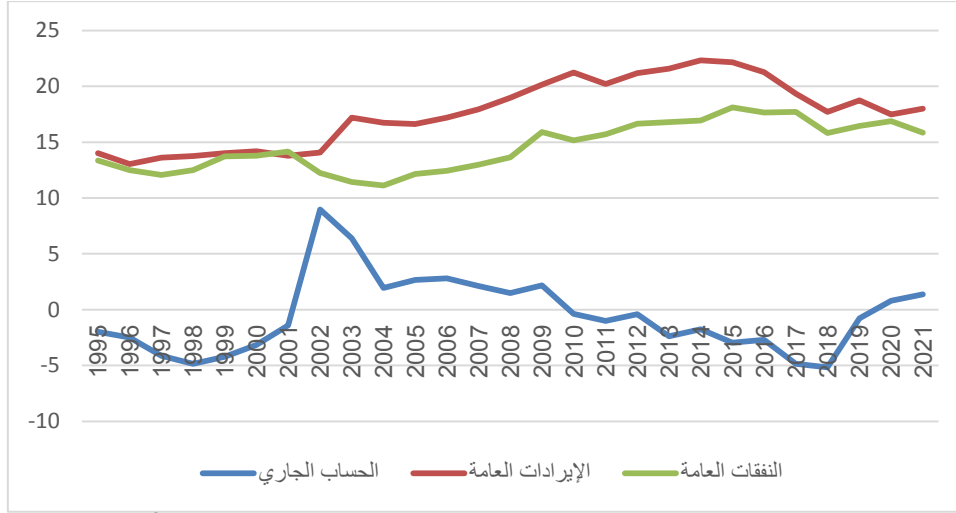
شكل (3) اتجاهات تطور الموازنة العامة والتضخم والدين العام في الأرجنتين للمدة (1995-2021)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات ملحق (5).

4- الحساب الجاري في الأرجنتين للمدة (1995-2021).

يعاني الحساب الجاري من عجز في السنوات السبع الأولى من مدة الدراسة ولعل السبب يرجع في ذلك إلى بسبب الافتراض المكثف من الحكومة خلال مُدَد 1995-2001، ممّا أدّى إلى ارتفاع أسعار الفائدة المحلية وأدّى إلى حدوث مشاكل متمثلة بزيادة الإنفاق الحكومي في دعم الأفراد الفقراء ودعم الحاجات الأساسية لهم وكذلك زيادة البطالة بشكل كبير بين أفراد المجتمع (7, 2018, Aggarwal et al) ثم تحسن الحساب الجاري للمدة (2002-2009) ممّا أدّى إلى حدوث فائض في الحساب الجاري ويرجع السبب في ذلك إلى اتّخاذ الحكومة الأرجنتينية خطوات وإجراءات أدّت إلى حدوث فائض في الحساب الجاري منها سداد الديون الخارجية مهمة أساسية، وتعزيز تدخل الحكومة، وتنفيذ استبدال الواردات، وفرض قيود على الواردات وزيادة الصادرات لضمان التجارة الخارجية وضوابط صارمة على الصرف الأجنبي أدّت كلها إلى تحقيق الاقتصاد الأرجنتيني نمواً سريعاً، ورجع التدهور للمدة (2010-2019) وذلك نتيجة تأثير الوضع الاقتصادي والمالي الدولي، وتباطؤ النمو الاقتصادي في الأرجنتين بشكل كبير، وانخفضت قيمة العملة المحلية وانخفضت احتياطات النقد الأجنبي، ثم تحسن آخر سنتين من المدة (2020 و 2021) نتيجة اتخذت الحكومة الأرجنتينية تدابير مثل تخفيف الرقابة على النقد الأجنبي ورفع أسعار الفائدة وخفض الدعم المالي ممّا أدّى إلى تحسين وضع الاقتصاد الكلي (Zuo, 2022, 534 – 544). وكانت اتجاهات النفقات العامة والإيرادات العامة متزايدة بشكل بسيط طيلة مدة الدراسة.

5- النفقات والإيرادات العامة نسبة للنتائج المحلي الإجمالي في الأرجنتين للمدة (1995-2021):
يلاحظ أن الفرق بين النفقات والإيرادات العامة هو فرق بسيط ويلاحظ أيضاً أن النفقات العامة أكبر من الإيرادات العامة في أغلب سنوات الدراسة ويعود السبب في ذلك إلى زيادة الإنفاق العام على البنية التحتية الاقتصادية والتأمين الاجتماعي وبرامج الفقر والتعليم الابتدائي والثانوي، والتنظيم البلدي، والخدمات المحلية، وزيادة الأجور العامة، وشراء المدخلات والخدمات ما عدا المدة من (2003-2008) التي شهدت زيادة الإيرادات عن النفقات ويرجع السبب في ذلك إلى تدخل الدولة في قطاع الطاقة والموارد الطبيعية مما أدى إلى تحسن في أسعار الطاقة وكذلك زيادة في الضرائب المفروضة على الشركات التجارية ومن ثم انعكس إيجاباً على زيادة الإيرادات العامة (Martín etl, 2021, 1-65).



شكل (4) اتجاهات تطور الحساب الجاري والإيرادات والنفقات العامة في الأرجنتين للمدة (1995-2021)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات ملحق (5).

المحور الرابع: بناء النموذج القياسي للدراسة وتوصيف المنهجية المستعملة

يتم في هذه المرحلة توصيف وعرض المتغيرات التي سينتج منها هيكل النموذج الخاص بالدراسة القياسية، وعليه فإن الشكل الرياضي للنموذج سيكون كما يأتي:

$$Y1 = f (x1 , x2, x3, x4, x5) + Ui \dots \dots (1)$$

إذ أن:

$Y1$: عجز الحساب الجاري (% للنتائج المحلي الإجمالي).

$x1$: عجز الموازنة العامة (% للنتائج المحلي الإجمالي).

$x2$: التضخم (الأسعار التي يدفعها المستهلكون %)

$x3$: الاستثمار الأجنبي المباشر (% للنتائج المحلي الإجمالي).

$x4$: إجمالي الضرائب (% للنتائج المحلي الإجمالي).

$x5$: النمو الاقتصادي (النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي % سنويا)

Ui : المتغير العشوائي.

$$Y2 = f (x1 , x2, x3, x4, x5) + Ui \dots \dots (2)$$

إذ أن:

- Y2: عجز الموازنة العامة (% للناتج المحلي الإجمالي).
 x1: عجز الحساب الجاري (% للناتج المحلي الإجمالي).
 x2: التضخم (الأسعار التي يدفعها المستهلكون %)
 x3: الإيرادات العامة (% للناتج المحلي الإجمالي).
 x4: النفقات العامة (% للناتج المحلي الإجمالي).
 x5: إجمالي الدين العام (% للناتج المحلي الإجمالي).
 U_i : المتغير العشوائي.

أما بالنسبة لحدود الدراسة، فقد جاءت كما يأتي:

- ❖ الحدود المكانية؛ إذ اختبرت الأرجنتين.
 - ❖ الحدود الزمانية؛ إذ غطت الدراسة بيانات سنوية لسلاسل زمنية مداها (27) سنة ممتدة من (1995-2021)، وقسمت إلى بيانات نص سنوية.
- أما بالنسبة لمصادر بيانات متغيرات النموذج؛ فقد اعتمد على البيانات الرسمية الصادرة من البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي.

1- تقدير أثر عجز الموازنة في عجز الحساب الجاري للأرجنتين للمدة (1995-2021)

أولاً: اختبار جذر الوحدة: للتأكد من استقرار السلسلة الزمنية وخلوها من جذر الوحدة تم استعمال اختبار فليبس بيرون، (PP)، وكانت النتائج على وفق الآتي؛ إذ تبين من نتائج اختبار جذر الوحدة للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة، وتبين أن المتغيرات ساكنة في الفرق الأول في كل من الاختبار (Unit Root Test Table (PP) (With Constant) أم قاطع واتجاه عام (Trend & With Constant) وهذا استناداً إلى قيمة Prob أقل من (5%) التي تدل على سكون المتغيرات، وهذا يدل على إمكانية تطبيق نموذج ARDL.

الجدول (1) نتائج اختبار جذر الوحدة - فليبس بيرون لمتغيرات الدراسة

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)							
Null Hypothesis is: the variable has a unit root At Level							
		Y1	X1	X2	X3	X4	X5
With Constant	t-Statistic	-2.1616	-1.6574	-1.2247	-3.5664	-1.9372	-3.6354
	Prob.	0.2224	0.4467	0.6572	0.0098	0.3132	0.0081
		n0	n0	n0	***	n0	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.1440	-1.9225	-3.1851	-3.8197	-1.3830	-3.6085
	Prob.	0.5100	0.6288	0.0985	0.0231	0.8547	0.0386
		n0	n0	*	**	n0	**
Without Constant & Trend	t-Statistic	-2.1888	-1.0059	-0.1419	-1.5283	0.5734	-3.5898
	Prob.	0.0288	0.2785	0.6301	0.1175	0.8371	0.0006
		**	n0	n0	n0	n0	***
At First Difference							
		d(Y)	d(X1)	d(X2)	d(X3)	d(X4)	d(X5)
With Constant	t-Statistic	-7.0794	-7.1016	-7.9473	-7.0720	-7.1855	-7.3122
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000
		***	***	***	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-7.0086	-7.0337	-7.9268	-7.3594	-7.4170	-7.2072
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000
		***	***	***	***	***	***
Without	t-Statistic	-7.1414	-7.1414	-7.8594	-7.1414	-7.1414	-7.3875

Constant & Trend	Prob.	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000
		***	***	***	***	***	***

Notes: (*) Significant at the 10%; (**) Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المخرجات EViews.12 وبالاستناد إلى نتائج الاختبار أنفاً والخاصة بجذر الوحدة لمتغيرات الدراسة يتضح لدينا ما يأتي:

أ- إنَّ السلسلة الزمنية للمتغيرين (X3 و X5) مستقرة عند المستوى عند ثابت عند مستوى معنوية (1%).

ب- إنَّ السلسلة الزمنية للمتغيرات (X5, X3, X2) مستقرة عند المستوى عند ثابت واتجاه عند مستوى معنوية (10% و 5%).

ت- إنَّ السلسلة الزمنية للمتغير (X5, Y1) مستقرة عند المستوى عند بدون ثابت واتجاه عند مستوى معنوية (1% و 5%).

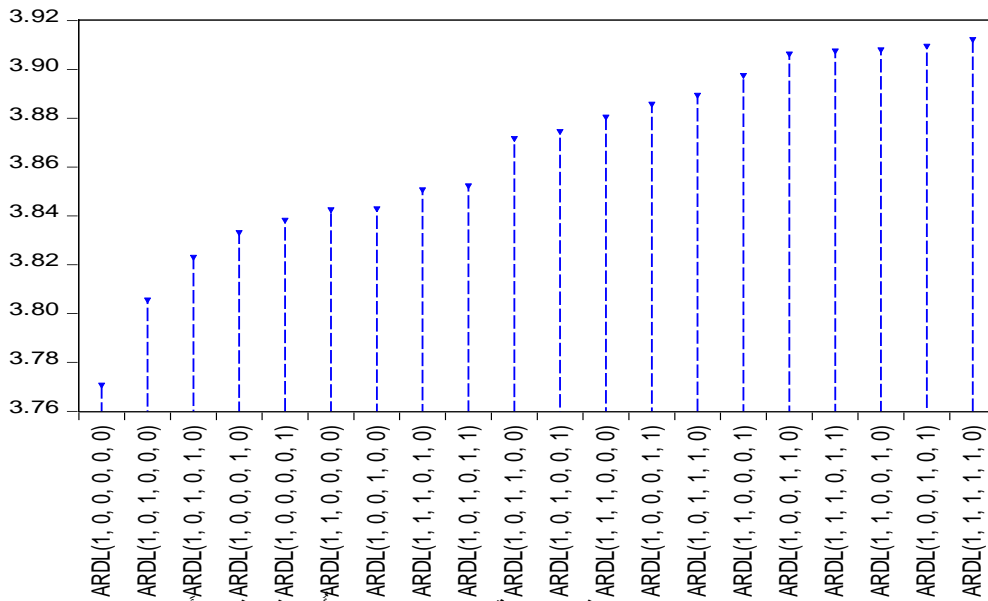
ث- أما متغيرات السلسلة الزمنية البقية غير مستقرة عند المستوى (5%).

ج- وبعد أخذ الفرق الأول استقرت جميع المتغيرات ومتكاملة بوجود ثابت وثابت واتجاه وبدون ثابت واتجاه عام عند مستوى معنوية (1%)، وهذا السكون يشير إلى إمكانية تطبيق نموذج (ARDL).

ثالثاً: تحديد مُد الإبطاء المثلى

هناك العديد من المعايير المُستعملة لتحديد وقت التباطؤ الأمثل للنموذج؛ يتم استعماله للنماذج التي تقضي على مشاكل الارتباط التلقائي بين المخلفات، والاعتماد على معيار شوارز (Shwarz) ، وهو النموذج الذي سيتم اختياره عند تطبيق طريقة (ARDL) هو (1,0,0,0,0)، الذي يوفر أدنى قيمة لهذا المعيار عند تحديد مُدّة التأخير. يوضح الشكل الآتي مُد الإبطاء:

Schwarz Criteria (top 20 models)



الشكل (5) نتائج مُد الإبطاء وفق طريقة معيار شوارز للنموذج في الأرجنتين

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برمجية EViews.12

رابعاً: نتائج اختبار التكامل المشترك في الأرجنتين:

يوضح الجدول (12) اختبار منهجية الحدود (Bound Test Approach) والمُستعمل من أجل الكشف عن علاقات التكامل المشترك بين متغيرات النموذج في الأرجنتين؛ إذ نلاحظ من نتائج الاختبار أنّ قيمة (F) المحتسبة قد بلغت (11.112) وهي أكبر من قيمة (F) الجدولية وعند الحدين الأدنى والأعلى وبمستوى معنوية (5%)، وهذا ما يشير إلى رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة؛ التي تنص على وجود علاقات تكامل مشترك (علاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج المتغير المعتمد والمتغيرات المستقلة) في الأرجنتين.

الجدول (12) اختبار التكامل المشترك لمتغيرات نموذج الأرجنتين

(Bound Test Approach)				
Test Stat	Value	Sign.	I(0)	I(1)
F-stat	6.469	10%	2.75	3.79
K	5	5%	3.12	4.25
		2.5%	3.49	4.67
		1%	3.93	5.23

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على EViews.12.

خامساً: نتائج اختبار المعلمات المقدرة للعلاقة قصيرة وطويلة الأجل وتصحيح الخطأ (ECM) لمتغيرات الأرجنتين:

الجدول (13) نتائج تقدير نموذج (ARDL) للأرجنتين

Dependent Variable: d(Y)				
Method: ARDL				
Sample : 199 5S1 2021 S2				
Included observations: 53				
Selected Model: ARDL (1,0,0,0,0)				
Short Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-9.581162	2.987003	-3.207617	0.0025
Y(-1)*	-0.211093	0.053204	-3.967637	0.0003
X1(-1)	-0.379023	0.082431	-4.598091	0.0000
X2(-1)	-0.088917	0.166816	-0.533022	0.5966
X3(-1)	0.149286	0.028590	5.221611	0.0000
X4(-1)	-0.169607	0.145156	-1.168446	0.2488
X5(-1)	1.153590	0.314192	3.671603	0.0006
	EC = Y1 - (-0.2346*X1 + 0.3939*X2 - 0.4475*X3 + 3.0436*X4 - 0.3067*X5)			
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1	-0.234594	0.517506	-0.453316	0.6525
X2	0.393871	0.151744	2.595619	0.0127
X3	-0.447485	0.191444	-2.337418	0.0239
X4	3.043585	1.157062	2.630442	0.0116
X5	-0.306732	0.127348	-2.408619	0.0202
C	-1.101217	1.798238	-7.251365	0.0125
ECM	-0.3790	0.044037	-8.606974	0.0000
R ²	0.87		Adj R ²	0.85

F-statistic	46.19	Prob . (F - statistic)	0.00000
Notes:(*) Significant at the 10%; (**) Significant at the 5%; (***)Significant at the 1% and (no) Not Significant.			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المخرجات EViews.12.
 يوضّح الجدول (13) نتائج تقدير في الأجلين القصير والطويل ومعلّمة تصحيح الخطأ وكما يأتي:

- 1- نتائج العلاقة قصيرة الأجل:** استعمل اختبار معامل تصحيح الخطأ الذي يتنبأ بعودة النموذج إلى حالة التوازن؛ إذ بلغت قيمتها (-0.3790) وبمستوى معنوية أقل من (1%)، أي أنّ عجز الحساب الجاري سوف تستغرق سنتين ونصف تقريباً لتعود إلى قيمتها التوازنية في الأجل الطويل بعد آثار الصدمات في عجز الموازنة $2.63 \cong 2.5 \text{ year}$ $\frac{1}{0.3790}$
- ❖ بلغت قيمة R^2 (87%) أي أنّ التغيرات التي تحدث في النموذج في الأرجنتين تفسرها المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج والمتبقي (13%) تفسرها متغيرات أخرى خارج النموذج أو قد تعود للمتغير العشوائي.
 - ❖ بلغت القيمة المحتسبة لـ (F) ما يقارب (46.19) وعند مستوى معنوية أقل من (1%)، وهذا ما يشير إلى معنوية النموذج ككل.

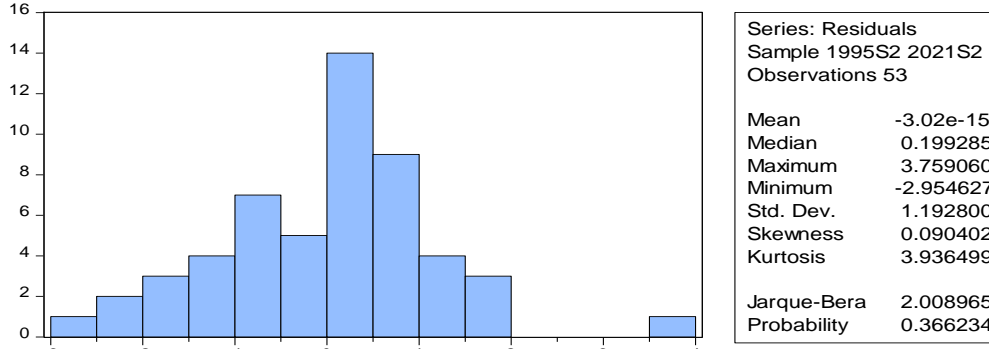
2- نتائج العلاقة طويل الأجل:

- أ- **عجز الموازنة العامة:** عدم وجود علاقة معنوية بين عجز الموازنة العامة وعجز الحساب الجاري وعند مستوى معنوية (5%).
- ب- **التضخم:** يؤثر طردياً ومعنوياً في عجز الحساب الجاري، وهذا يعني أنّ زيادة التضخم بنسبة (1%) يؤدي إلى زيادة في عجز الحساب الجاري بنسبة (0.39%) عند مستوى معنوية (5%).
- ث- **الاستثمار الأجنبي المباشر:** يؤثر عكسياً ومعنوياً في الحساب الجاري، وهذا يعني أنّ زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة (1%) يؤدي إلى نقصان في عجز الحساب الجاري بنسبة (0.44-%) عند مستوى معنوية (5%).
- ج- **إجمالي الضرائب:** تؤثر طردياً ومعنوياً في عجز الحساب الجاري، وهذا يعني أنّ زيادة الضرائب بنسبة (1%) يؤدي إلى زيادة في عجز الحساب الجاري بنسبة (3.04%) عند مستوى معنوية (5%).
- ح- **النمو الاقتصادي:** يؤثر عكسياً ومعنوياً في الحساب الجاري، وهذا يعني أنّ زيادة النمو الاقتصادي بنسبة (1%) يؤدي إلى نقصان في عجز الحساب الجاري بنسبة (0.30-%) عند مستوى معنوية (5%).

سادساً: اختبارات ما بعد تقدير النموذج

1- اختبار التوزيع الطبيعي للإخطاء العشوائية

يُضّح من الشكل (6) أنّ القيمة الإحصائية لاختبار (JB) قد بلغت (2.0089) وبمستوى معنوية أكبر من (5%) وعليه نقبل فرضية العدم التي تشير إلى أنّ الأخطاء العشوائية تتوزع توزيعاً طبيعياً في النموذج المقدر في الأرجنتين بمتوسط مساوٍ (-3.02) وبانحراف معياري بلغت نسبته (1.19).



الشكل (6) اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية للأنموذج في الأرجنتين

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المخرجات EViews.12.

2- اختبار مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي:

يُنصَح من الجدول (14) أن قيمة الإحصائية لاختبار (Breusch-Godfrey) قد بلغت (0.6716) وبمستوى معنوية أكبر من (5%) وعليه نقبل فرضية العدم التي تشير إلى أن عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي في الأنموذج المقدر في الأرجنتين.

جدول (14) نتائج اختبار مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي لمتغيرات الأرجنتين

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F-statistic	0.671626	Prob . F(2,43)	0.5162
Obs* R-squared	1.605482	Prob. Chi-Square	0.4481

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المخرجات EViews.12.

3- اختبار مشكلة عدم الثبات:

يُنصَح من الجدول (15) أن القيمة الإحصائية لاختبار (Breusch-Pagan-Godfrey) قد بلغت (0.349) وبمستوى معنوية أكبر من (5%) وعليه نقبل فرضية العدم التي تشير إلى أن عدم وجود مشكلة ثبات الثبات في الأنموذج المقدر في الأرجنتين .

جدول (15) نتائج اختبار مشكلة عدم ثبات الثبات لمتغيرات الأرجنتين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F - statistic	2.755424	Prob . F(1,50)	0.1032
Obs* R-squared	2.715968	Prob. Chi-Square	0.0993

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المخرجات EViews.12.

1- تقدير أثر عجز الحساب الجاري في عجز الموازنة للأرجنتين للمدة (1995-2021).

أولاً: اختبار جذر الوحدة: للتأكد من استقرارية السلسلة الزمنية وخلوها من جذر الوحدة تم استعمال اختبار فليبس بيرون (PP) ، وكانت النتائج على وفق الآتي؛ إذ تبين من نتائج اختبار جذر الوحدة للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة، وتبين أن المتغيرات ساكنة في الفرق الأول في كل من الاختبار (Unit Root Test Table (PP) وإنها مستقرة عند الفرق الأول سواء بوجود قاطع (With Constant) أم قاطع واتجاه عام (Trend & With Constant) وهذا استناداً إلى قيمة Prob أقل من (5%) التي تدل على سكون المتغيرات، وهذا يدل على إمكانية تطبيق أنموذج ARDL.

الجدول (16) نتائج اختبار جذر الوحدة - فليبيس بيرون لمتغيرات الدراسة

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)							
Null Hypothesis: the variable has a unit root At Level							
		Y2	X1	X2	X3	X4	X5
With Constant	t-Statistic	-1.6574	-2.1616	-1.2247	-2.2648	-1.8302	-2.1330
	Prob.	0.4467	0.2224	0.6572	0.1869	0.3622	0.2330
		n0	n0	n0	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.9225	-2.1440	-3.1851	-1.3935	-1.9379	-2.1203
	Prob.	0.6288	0.5100	0.0985	0.8516	0.6208	0.5228
		n0	n0	*	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.0059	-2.1888	-0.1419	1.4515	1.3098	-0.4990
	Prob.	0.2785	0.0288	0.6301	0.9620	0.9502	0.4954
		n0	**	n0	n0	n0	n0
At First Difference							
		d(Y2)	d(X1)	d(X2)	d(X3)	d(X4)	d(X5)
With Constant	t-Statistic	-7.1016	-7.0794	-11.1886	-7.6077	-7.5169	-7.0959
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000
		***	***	***	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-7.0338	-7.0086	-16.4811	-8.2301	-7.7248	-7.0320
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000
		***	***	***	***	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-7.1414	-7.1414	-7.9915	-7.1474	-7.1414	-7.1414
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000
		***	***	***	***	***	***
Notes: (*) Significant at the 10%; (**) Significant at the 5%; (***)Significant at the 1% and (no) Not Significant.							

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المخرجات على EViews.12 وبالاستناد إلى نتائج الاختبار آنفاً والخاصة بجذر الوحدة لمتغيرات الدراسة يتضح لدينا ما يأتي:

أ- إن السلسلة الزمنية للمتغيرات جميعها غير مستقرة عند المستوى عند ثابت عند مستوى معنوية (1%).

ب- إن السلسلة الزمنية للمتغيرات غير مستقرة عند المستوى عند ثابت واتجاه عند مستوى معنوية (5%)، ما عدا المتغير (X2) مستقر عند (10%).

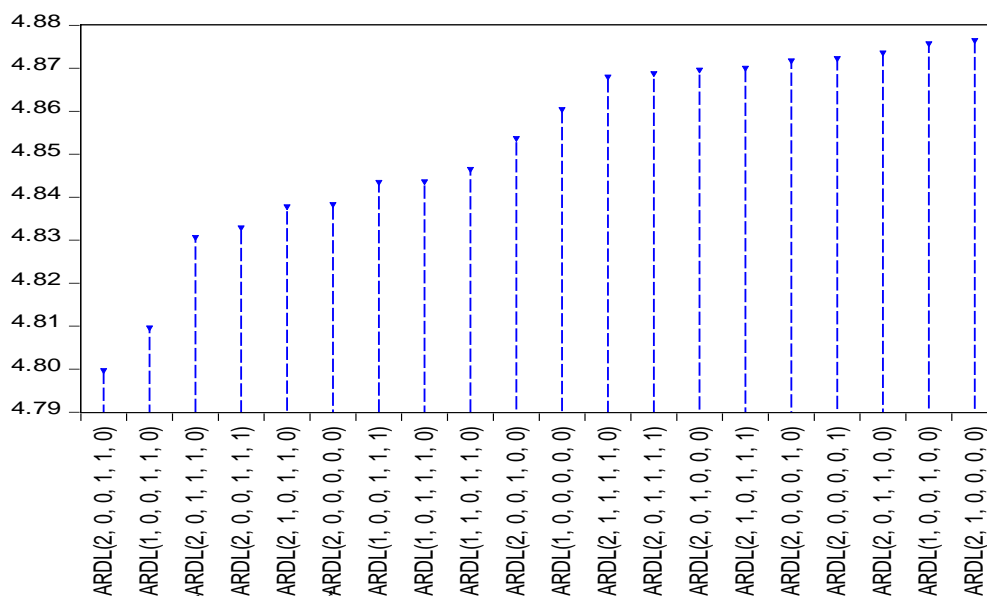
ت- إن السلسلة الزمنية للمتغيرات غير مستقرة عند المستوى عند بدون ثابت واتجاه عند مستوى معنوية (5%)، ما عدا المتغير (X1) مستقر عند (5%).

ث- إن متغيرات السلسلة البقية غير مستقرة عند المستوى.

ج- وبعد أخذ الفرق الأول استقرت جميع المتغيرات ومتكاملة بوجود ثابت وثابت واتجاه وبدون ثابت واتجاه عام عند مستوى معنوية (1%)، وهذا السكون يشير إلى إمكانية تطبيق نموذج (ARDL).

ثالثاً: تحديد مُد الإبطاء المثلى

هناك العديد من المعايير المُستعملة لتحديد وقت التباطؤ الأمثل للأنموذج؛ يتم استعماله للأنموذج التي تقضي على مشاكل الارتباط التلقائي بين المخلفات، والاعتماد على معيار أكايكي (Akaike)، وهو الأنموذج الذي سيتم اختياره عند تطبيق طريقة (ARDL) هو (2,0,0,1,1,0)، الذي يوفر أدنى قيمة لهذا المعيار عند تحديد مُدة التأخير. يوضح الشكل الآتي مُد الإبطاء: Akaike Information Criteria (top 20 models)



الشكل (7) نتائج مُد الإبطاء وفق طريقة معيار أكايكي للأنموذج في الأرجنتين

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برمجية EViews.12.

رابعاً: نتائج اختبار التكامل المشترك في الأرجنتين

يوضح الجدول (17) اختبار منهجية الحدود (Bound Test Approach) والمُستعمل من أجل الكشف عن علاقات التكامل المشترك بين متغيرات الأنموذج في الأرجنتين؛ إذ نلاحظ من نتائج الاختبار أن قيمة (F) المحتسبة قد بلغت (5.54) وهي أكبر من قيمة (F) الجدولية وعند الحدين الأدنى والأعلى وبمستوى معنوية (5%)، وهذا ما يشير إلى رفض فرضية عدم وقبول الفرضية البديلة؛ التي تنص على وجود علاقات تكامل مشترك (علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الأنموذج المتغير المعتمد والمتغيرات المستقلة) في الأرجنتين.

الجدول (17) اختبار التكامل المشترك لمتغيرات أنموذج الأرجنتين

(Bound Test Approach)				
Test Stat	Value	Sign.	I(0)	I(1)
F-stat	5.54	10%	2.26	3.35
K	5	5%	2.62	3.79
		2.5%	2.96	4.18
		1%	3.41	4.68

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المخرجات EViews.12.

خامساً: نتائج اختبار المعلمات المقدرة للعلاقة قصيرة وطويلة الأجل وتصحيح الخطأ
 (ECM) لمتغيرات الأرجنتين
 الجدول (18) نتائج تقدير أنموذج (ARDL) للأرجنتين

Dependent Variable: d(Y2)				
Method: ARDL				
Sample : 19 5S1 2021 S2				
Included observations: 55				
Selected Model: ARDL (2,0,0,1,1,0)				
Short Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.842041	2.029462	1.893133	0.0652
Y2(-1)*	-0.734924	0.139584	-5.265101	0.0000
X1**	-0.072144	0.116023	-0.621814	0.5374
X2**	0.123143	0.039240	3.138221	0.0031
X3(-1)	0.848793	0.203233	4.176452	0.0001
X4(-1)	-0.888547	0.203846	-4.358910	0.0001
X5**	-0.044204	0.015829	-2.792541	0.0078
D(Y2(-1))	0.243231	0.098314	2.474015	0.0175
D(X3)	1.681293	0.347252	4.841706	0.0000
D(X4)	-1.833021	0.269799	-6.794031	0.0000
EC = Y2 - (-0.0982*X1 + 0.1676*X2 + 1.1549*X3 - 1.2090*X4 - 0.0601*X5)				
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1	-0.098166	0.156254	-0.628244	0.5332
X2	0.167559	0.049463	3.387593	0.0015
X3	1.154940	0.213417	5.411649	0.0000
X4	-1.209033	0.207091	-5.838185	0.0000
X5	-0.060148	0.023050	-2.609477	0.0125
ECM	-0.734	0.120480	-6.099961	0.0000
R ²	0.75	Adj R ²		0.70
F-statistic	14.65	Prob . (F - statistic)		0.00000

Notes:(*) Significant at the 10%; (**) Significant at the 5%; (***)Significant at the 1% and (no) Not Significant.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المخرجات EViews.12.

يوضح الجدول (18) نتائج تقدير في الأجلين القصير والطويل ومعلمة تصحيح الخطأ وكما يأتي:
1- نتائج العلاقة قصيرة الأجل: استعمل اختبار معامل تصحيح الخطأ الذي يتنبأ بعودة الأنموذج إلى حالة التوازن، إذ بلغت قيمتها (-0.734) وبمستوى معنوية أقل من (1%)، أي أن عجز الحساب الجاري سوف تستغرق سنة وأربعة أشهر تقريباً لتعود إلى قيمتها التوازنية في الأجل الطويل بعد

$$\frac{1}{0.734} = 1.36 \cong 1.4 \text{ year}$$

أثر الصدمات في عجز الموازنة العامة: وجود علاقة طردية ومعنوية بين الإيرادات العامة وعجز الموازنة العامة، وهذا يعني أن زيادة الإيرادات العامة بنسبة (1%) يؤدي إلى زيادة في عجز الموازنة العامة بنسبة (1.68%) عند مستوى معنوية (1%).

ب- **النفقات العامة:** وجود علاقة عكسية ومعنوية بين النفقات العامة وعجز الموازنة العامة، وهذا يعني أنّ زيادة النفقات العامة بنسبة (1%) يؤدي إلى زيادة في عجز الموازنة العامة بنسبة (1.83-1%) عند مستوى معنوية (1%).

❖ بلغت قيمة R^2 (75%) أي أنّ التغيرات التي تحدث في الأتمودج في الأرجنتين تفسرها المتغيرات المستقلة الداخلة في الأتمودج والمتبقي (25%) تفسرها متغيرات أخرى خارج الأتمودج أو قد تعود للمتغير العشوائي.

❖ بلغت القيمة المحتسبة لـ (F) ما يقارب (14.65) وعند مستوى معنوية أقل من (1%)، وهذا ما يشير إلى معنوية الأتمودج ككل.

2- نتائج العلاقة طويل الأجل:

أ- **عجز الحساب الجاري:** عدم وجود علاقة معنوية بين عجز الحساب الجاري وعجز الموازنة العامة وعند مستوى معنوية (5%).

ب- **التضخم:** وجود علاقة طردية ومعنوية بين التضخم وعجز الموازنة العامة، وهذا يعني أنّ زيادة التضخم بنسبة (1%) يؤدي إلى زيادة في عجز الموازنة العامة بنسبة (0.167%) عند مستوى معنوية (1%).

ت- **الإيرادات العامة:** وجود علاقة طردية ومعنوية بين الإيرادات العامة وعجز الموازنة العامة، وهذا يعني أنّ زيادة الإيرادات العامة بنسبة (1%) يؤدي إلى زيادة في عجز الموازنة العامة بنسبة (1.15%) عند مستوى معنوية (1%).

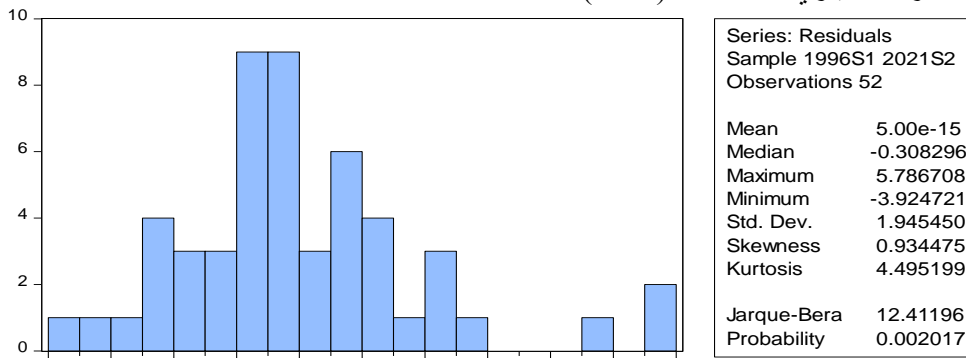
ث- **النفقات العامة:** وجود علاقة عكسية ومعنوية بين النفقات العامة وعجز الموازنة العامة، وهذا يعني أنّ زيادة النفقات العامة بنسبة (1%) يؤدي إلى زيادة في عجز الموازنة العامة بنسبة (1.20-1%) عند مستوى معنوية (1%).

ح - **إجمالي الدين العام:** عدم وجود علاقة معنوية بين إجمالي الدين العام وعجز الموازنة العامة وعند مستوى معنوية (5%).

سادساً: اختبارات ما بعد تقدير الأتمودج:

1- اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية:

يُضح من الشكل (51) أنّ القيمة الإحصائية لاختبار (JB) قد بلغت (12.4) وبمستوى معنوية أقل من (5%) وعليه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تشير إلى أنّ الأخطاء العشوائية لا تتوزع توزيعاً طبيعياً في الأتمودج المقدر في الأرجنتين بمتوسط مساوٍ (5) وبانحراف معياري بلغت نسبته (1.94).



الشكل (8) اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية للأتمودج في الأرجنتين

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المخرجات EViews.12.

2- اختبار مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي:

يُتضح من الجدول (19) أنَّ قيمة الإحصائية لاختبار (Breusch-Godfrey) قد بلغت (1.223) وبمستوى معنوية أكبر من (5%) وعليه نقبل فرضية العدم التي تشير إلى أنَّ عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي في الأنموذج المقدر في الأرجنتين.

جدول (19) نتائج اختبار مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي لمتغيرات الأرجنتين

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F-statistic	1.223195	Prob. F(1,41)	0.2752
Obs* R-squared	1.506426	Prob. Chi-Square	0.2197

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المخرجات EViews.12.

3- اختبار مشكلة عدم ثبات التباين:

يُتضح من الجدول (20) أنَّ القيمة الإحصائية لاختبار (Breusch-Pagan-Godfrey) قد بلغت (0.89) وبمستوى معنوية أكبر من (5%) وعليه نقبل فرضية العدم التي تشير إلى أنَّ عدم وجود مشكلة ثبات التباين في الأنموذج المقدر في الأرجنتين.

جدول (20) نتائج اختبار مشكلة عدم ثبات التباين لمتغيرات الأرجنتين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F - statistic	0.899844	Prob. F(9,42)	0.5340
Obs* R-squared	8.405966	Prob. Chi-Square	0.4938

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المخرجات EViews.12.

الاستنتاجات والمقترحات

أولاً: الاستنتاجات

- 1- يلاحظ ارتفاع نسبة إجمالي الدين العام في الأرجنتين خلال مدة الدراسة نتيجة ارتفاع النفقات العامة بشكل أساسي وانخفاض الإيرادات العامة بشكل أساسي.
- 2- كان التضخم مرتفعاً خلال فترة الدراسة نتيجة تعويم عملة البيزو وتثبيت قيمته في الأسواق.
- 3- شهد عجز الموازنة في أغلب مدة الدراسة عجزاً واضحاً ويرجع السبب الرئيس إلى تعويم عملة البيزو المحلية وإلى تراكم سداد الديوان الخارجية.
- 4- يلاحظ انخفاض النمو الاقتصادية في أغلب سنوات الدراسة بسبب انخفاض الضمان الصحي والاجتماعي وتخفيض أجور العمال مما انعكس سلباً على النمو الاقتصادي.
- 5- وجود علاقة طردية ومعنوية بين التضخم وعجز الموازنة العامة، وهذا يعني أنَّ زيادة التضخم بنسبة (1%) يؤدي إلى زيادة في عجز الموازنة العامة بنسبة (0.167%) عند مستوى معنوية (1%).
- 6- وجود علاقة طردية ومعنوية بين الإيرادات العامة وعجز الموازنة العامة، وهذا يعني أنَّ زيادة الإيرادات العامة بنسبة (1%) يؤدي إلى زيادة في عجز الموازنة العامة بنسبة (1.15%) عند مستوى معنوية (1%).
- 7- وجود علاقة عكسية ومعنوية بين النفقات العامة وعجز الموازنة العامة، وهذا يعني أنَّ زيادة النفقات العامة بنسبة (1%) يؤدي إلى زيادة في عجز الموازنة العامة بنسبة (1.20-%) عند مستوى معنوية (1%).

ثانياً: المقترحات

- 1- انتهاز سياسة اقتصادية مناسبة لتقليل إجمالي الدين من شأنها أن تعزز من تحسين وضع الموازنة العامة للدولة، وتقليل النفقات العامة والدعم المالي.

- 2- العمل على زيادة الإيرادات العامة عن طريق تنويع مصادرها لسد عجز الموازنة وتقليل حجم الدين العام.
- 3- الاستخدام الأمثل للنفقات العامة وتوجيهها نحو الانفاق الاستثماري وإقامة المشاريع ذات المردودات الكبيرة للاقتصاد الأرجنتيني.
- 4- دعم الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الأرجنتيني عن طريق امتيازات للمستثمر الأجنبي (تخفيض الضرائب، أسعار الفائدة المرتفعة، النقل الرخيص وغيرها).

Sources

1. Abd, Muhannad Khamis and Khalil, Saadoun Adnan, 2022, The effectiveness of some macroeconomic variables and their reflection on the public budget deficit in Iraq for the period (2004-2020), Journal of Business Economics, College of Administration and Economics, University of Fallujah, Volume 3, Issue 6.
2. Aggarwal, Laura; Ries, Francois; and Salvador, Alejandro (2018) "The Argentine Great Depression," Undergraduate Economic Review: Vol. 15: Iss. 1 , Article 24. Available at: <https://digitalcommons.iwu.edu/uer/vol15/iss1/24>
3. Al-Bilawi, Abdul-Sattar Saleh Muhammad and Al-Dulaimi, Ali Ahmed Daraj, 2022, Analysis of the relationship between public spending and the trade balance in Iraq for the period (2004-2020), Journal of Business Economics, College of Administration and Economics, University of Fallujah, Volume 3, Issue 6.
4. Alhamdany, Saba Noori(2024), The Effects of Strategic Alertness on the Perceived Quality of working life An analytical study of Fallujah University Staff, Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (6), No. (1), Part (2).
5. Ali, Shaima Hashem, 2008, The impact of government budget deficits on the foreign exchange rate. Japan, a case study for the period (1990-2005), an unpublished master's thesis submitted to the Council of the College of Business and Economics - University of Baghdad, Iraq,
6. Al-Jumaili, Firas Tahrir Muhammad and Mujbal, Ismail Hammadi, 2022, The Impact of Financial Sustainability on the Problem of Budget Deficit in the Iraqi Economy for the Period (2005-2020), Journal of Business Economics, College of Administration and Economics, University of Fallujah, Volume 3, Issue 5.
7. Al-Kiswani, Mamdouh Al-Khatib, 2001, The relationship between the accounting deficit and the current account in the Kingdom of Saudi Arabia, Scientific Series of the Saudi Economic Association, Volume 3, Number 6.
8. Al-Mamouri, Abd Ali Kazem, 2007, History of Economic Ideas - Part Two, Amurabi Center for Research and Strategic Studies, 1st edition.

9. Al-Shayji, Walid Khaled, 2005, Introduction to Islamic Public Finance, Jordan, Dar Al-Nafais, 1st Edition.
10. Asfour, Muhammad Shaker, Fundamentals of the General Budget, Dar Al Masirah, Amman - Jordan, 1st edition, 2008.
11. Awad Allah, Zainab Hassan, 1998, International Economics - An Overview of Some Cases of the Alexandria University House.
12. Belke, 2009, : Fiscal Stimulus Packages And Uncertainty In Times Of Crisis Economic Policy For Open Economies, Economic Analysis & Policy, Vol. 39 No.1.
13. Brian W. Cashell, 2005,,: The Economics Of The Federal Budget Deficit , Crs Report For Congress, Updated January 28.
14. Cosio, Pancaro,2013, - Current Account Reversals in Industrial Countries Does Exchange Rate Regime Matter? European Central Bank-Working Paper Series
15. Economic Survey of Latin America and the Caribbean 2021, CEPAL comisiones regionales, P 1-9
16. Francisco J. Cantamutto & Daniel Ozarow, 2016,The political economy of Argentina's public debt, Economy and Society Volume 45 Number 1,
17. Hassanein, Khaled Abdel-Hamid, 2022, The twin disability, an analytical study of the Egyptian case for the period (1975-2020), Journal of the Faculty of Economics and Political Science, Cairo University, Volume 23, Number 2.
18. Jim, Saxton , 2003, ARGENTINA'S ECONOMIC CRISIS: CAUSES AND CURES, Joint Economic Committee , United States Congress.
19. Joachim Benner, 2005, Euroland: Recovery Is Slowly Gaining Momentum, Kiel Economic Policy Papers.
20. Malak, Wissam, 2001, monetary phenomena at the international level (monetary and financial issues), Dar Al-Manhal Al-Lebanese, Lebanon.
21. Mart'in Besfamille, Diego Jorrat, Osmel Manzano, Pablo Sanguinetti , 2021, How Do Subnational Governments React to Shocks to Different Revenue Sources? Evidence from Hydrocarbon-Producing Provinces in Argentina, www .econom ia .uc .c l • ISSN (edici'on impresa) 0716-7334 • ISSN (edici'on electr'onica) 0717-7593.
22. Mohsin, Hayder Jerri (2022), The role of banking control tools and their impact on the performance of the work of commercial banks: An exploratory study in a sample of employees of commercial banks in Basra Governorate, Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (5), No. (3).
23. Nashed, Suzi Ali, 2000, Al-Wajeez in Public Finance (public expenditures - public revenues - general budget), New University House.

24. Radwan, Mohamed Awad, 2009, The Philosophy of Budgeting Programs and Performance in Treating the Two Problems of Deficit and Public Debt in the State's General Budget, Cairo - Egypt, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, 1st edition.
25. Seater, J.J (1993):'Ricardian Equivalence", Journal of Economic Literature,31. 142-190.
26. Shahib, Rasha Khaled-Farhan, Israa Abd-Mohammed-Shaimaa Fadel, 2020, Measuring the relationship between the general budget deficit and the trade balance (the twin deficit) in Iraq for the period (1980-2018) using the (Engle-Graner) methodology, Wasit Journal of Humanities and Social Sciences , Volume 16, Issue 45.
27. Tarawalie, A. B., & Marah, T. F. (2022). Determinants of Current Account Deficits in Sierra Leone: The Bound Testing Approach. Modern Economy, 13, 1533-1548.
28. Young Lee: Fiscal Policy In Korea : Before And After The Financial Crisis, In Tax Public Finan, 13, 2009,P1.
29. Zaki, Ramzy, 1992, The Intellectual and Social Conflict, The First Public Budget Deficit in the Third World, Cairo, Sinai Publishing, 1st Edition.
30. Zuo,Jingyang, 2022, Reflections on Chinese Economic Development in the Post-epidemic Era via Analysis of Argentina's Debt Crisis and Japanese Bubble Economic Crisis, Advances in Economics, Business and Management Research, volume 652, Proceedings of the 7th International Conference on Social Sciences and Economic Development.

الملحق (5) بيانات مؤشرات عجز الموازنة للأرجنتين للمدة (1995- 2021)

السنوات	الموازنة	الحساب الجاري	التضخم	الإيرادات العامة	النفقات العامة	الدين العام
1995	0.231299	-1.98346	0.5	14.6255	14.3942	30.7
1996	-0.9607	-2.48759	0.5	13.1493	14.11	32.6
1997	-1.83762	-4.14468	0.6	20.74818	22.5858	31.7
1998	-1.82743	-4.84432	0.7	21.30298	23.13041	34.1
1999	-3.70509	-4.2123	-1.8	21.7662	25.47129	38.9
2000	-3.41675	-3.15992	-0.7	21.83049	25.24724	40.8
2001	-5.36415	-1.40695	-1.5	21.06835	26.4325	48
2002	-1.91015	8.970785	41	19.9429	21.85305	147.2
2003	1.500146	6.379907	3.7	23.52603	22.02589	125.2

2004	3.966895	1.950583	6.1	26.99643	23.02953	117.9
2005	3.340623	2.653631	12.3	27.76618	24.42556	80.3
2006	1.65007	2.794496	9.8	28.26673	26.61666	70.8
2007	0.756974	2.103616	8.5	30.30756	29.55059	62.1
2008	0.351973	1.499401	7.2	31.11432	30.76235	53.8
2009	-1.83004	2.178567	7.7	32.69439	34.52444	55.4
2010	-1.39345	-0.38312	10.9	31.96461	33.35807	43.5
2011	-2.74565	-1.00727	9.5	32.15625	34.9019	38.9
2012	-3.01806	-0.3916	10.8	33.80337	36.82142	40.4
2013	-3.25383	-2.3775	10.9	34.34911	37.60293	43.5
2014	-4.25243	-1.744	23.9	34.6005	38.85293	44.7
2015	-6.00056	-2.96293	24.1	35.36577	41.36633	52.6
2016	-6.65467	-2.70923	24.3	34.86735	41.52202	53.1
2017	-6.69334	-4.83996	24.8	34.42811	41.12145	57
2018	-5.44115	-5.16055	47.6	33.50806	38.94921	85.2
2019	-4.39505	-0.78	53.8	33.30761	37.70266	88.8
2020	-8.58834	0.809448	36.1	33.47104	42.05938	102.8
2021	-4.32706	1.376677	50.9	33.50476	37.83181	80.9

الملحق (3) بيانات مؤشرات عجز الحساب الجاري للأرجنتين للمدة (1995-2021)

السنوات	الحساب الجاري	الموازنة	التضخم	الاستثمار الأجنبي المباشر	الضرائب	النمو الاقتصادي
1995	-1.983460274	0.231299	0.5	2.17392759	8.054357652	-4.116880801
1996	-2.487593011	-0.9607	0.5	2.553203406	8.171787775	4.204967319
1997	-4.144680066	-1.83762	0.6	3.127877939	8.690086356	6.823321092
1998	-4.844316045	-1.82743	0.7	2.438768962	9.030526186	2.654347597
1999	-4.212295062	-3.70509	-1.8	8.460582171	9.076124336	-4.492112129
2000	-3.159922377	-3.41675	-0.7	3.665790595	9.622603502	-1.906987498
2001	-1.406947885	-5.36415	-1.5	0.806164135	9.324898794	-5.453796978
2002	8.970784678	-1.91015	41	2.198958195	9.818958347	-11.84595039
2003	6.379906802	1.500146	3.7	1.294810869	12.5187797	7.719229637
2004	1.950583243	3.966895	6.1	2.505017516	13.1007799	7.928157051
2005	2.653631422	3.340623	12.3	2.649354415	13.10317565	7.732496999
2006	2.794495643	1.65007	9.8	2.381068545	12.8788867	6.934981738
2007	2.103616039	0.756974	8.5	2.251294236	12.44826845	7.916210572
2008	1.499401416	0.351973	7.2	2.689900965	13.31784636	3.029785407
2009	2.178566962	-1.83004	7.7	1.206439226	12.38304156	-6.867955225
2010	-0.3831187	-1.39345	10.9	2.675161719	12.85304269	9.844296398
2011	-1.007271039	-2.74565	9.5	2.04464008	12.6636277	4.788683139

2012	-0.391595124	-3.01806	10.8	2.8066719	12.95284151	-2.14528445
2013	-2.377495666	-3.25383	10.9	1.779205536	12.45290276	1.265685175
2014	-1.74400212	-4.25243	23.9	0.96240665	12.61096661	-3.57858051
2015	-2.962926665	-6.00056	24.1	1.977134618	12.33650694	1.629664279
2016	-2.709226273	-6.65467	24.3	0.584749932	12.09728364	-3.110063898
2017	-4.839957173	-6.69334	24.8	1.789364285	10.93962386	1.757648183
2018	-5.160554041	-5.44115	47.6	2.232532213	9.992390084	-3.601609757
2019	-0.779998577	-4.39505	53.8	1.485007122	10.59439751	-2.969562499
2020	0.809447656	-8.58834	36.1	1.224943213	10.87153601	-10.81261085
2021	1.376677302	-4.32706	50.9	1.392029622	11.48441722	9.357175859